

على تطبيق إتفاقية آذار، خصوصاً أن الإتفاقية تضمنت بنداً أكد على ضرورة إجراء إحصاء سكاني في مناطق متنازع عليها مثل كركوك وخانقين، وذلك لتحديد طبيعتها وعائديتها القومية خلال العام الأول من بدء تطبيق الإتفاقية. لكن عمليات التعريب والتهجير والترحيل القسري كانت تؤثر في هذه الفترة الى عزم بغداد على عدم الإلتزام بهذا البند الرئيسي في صلب إتفاقية آذار.

لكن هذه المشكلات لم تكن الشغل الشاغل الوحيد للکرد. فالقيادة الكرديّة كانت حصلت على معلومات مفادها بدء العراق في إمتلاك ترسانة كيميائية محظورة دولياً. وفي هذا الصدد لفتت نشرة أصدرها قسم الإعلام في الحزب الديمقراطي الكرديستاني في عام ١٩٧٤ الى أن الحزب إكتشف في أوائل ١٩٧٢ حصول الحكومة العراقية على كميات غير قليلة من الأسلحة الكيميائية. وأن المواد المستخدمة في هذه الأسلحة هي على نوعين: الأول يؤدي الى موت الإنسان عن طريق إستنشاقه، والثاني يؤدي الى شلل موقت لمدة ثماني وأربعين ساعة. وأكدت النشرة أن الحكومة العراقية تخبيء هذه الأسلحة في معسكر التاجي غرب بغداد، وفي قيادة الفرقة الثانية في كركوك وقيادة الفرقة الرابعة في الموصل، مشيرة الى بدء تدريبات عسكرية عراقية على إستخدام خمسين ألف قناع وقاية<sup>(١٦٩)</sup>.

في هذه الأجواء، شعرت الزعامة الكرديّة أن بغداد أصبحت تندفع بخطوات سريعة نحو موسكو، خصوصاً بعد تدفق أحدث الأسلحة السوفياتية على العراق. وكان الواضح أن التقارب العراقي السوفياتي يضم في طياته عزم بغداد على القضاء على الحركة الكرديّة، خصوصاً بعد إعلان الجبهة بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث الحاكم في تموز ١٩٧٣، مع إشارات واضحة الى قرار الطرفين إستبعاد الحزب الديمقراطي عن الجبهة.

لكن اللافت أن الزعامة البارزانية لم تبادر الى ردود فعل عنفية، على رغم أن الإيرانيين والإسرائيليين كانوا يلحون على الكرد ضرورة إشغال القوات

(١٦٩) نشرة باللغة الانكليزية أصدرها مكتب الخارج للحزب الديمقراطي الكرديستاني في ١٩٧٤، ص ٣٥.

العراقية في صراعات داخلية بهدف تخفيف الضغوط على جبهتهم مع سورية في ظل إجتماع غيوم حرب عربية-إسرائيلية في سماء المنطقة. على العكس من هذا الإلحاح الخارجي، دعا الحزب الديمقراطي الكرديستاني في الخامس والعشرين من آب ١٩٧٣ الى إعتصام مدني في كردستان ضد حملات التعريب في كركوك وبقيّة المناطق، مؤكداً في تعليماته الى الحزبيين وأصدقائهم ضرورة الحفاظ على الأمن، والحرص على تجنب أي شكل من أشكال العنف والمواجهات العسكرية مع السلطة المركزيّة وشرطتها وأجهزتها الأمنيّة والعسكرية.

لكن بغداد التي أغرتها الأسلحة السوفياتية، والدعم الشعبي العربي الواسع الذي حصلت عليه نتيجة مواقفها المتشددة في تأييد المقاومة الفلسطينية، واصلت سياستها التدميرية ضد الكرد، وسط صمت سوفيّاتي ودولي وإقليمي عميق. وكان من شأن ذلك أن يدفع بالزعامة الكرديّة نحو زاوية ضيقة لا خيار فيها سوى الإستجابة لمطلب إيران في إعادة بناء جسور تحالف غير متكافئ.

هنا قد تفيد الإشارة الى أن السبب الرئيسي في رغبة إيران العودة الى العلاقات مع الكرد، تمثل في معاهدة الصداقة والتعاون بين موسكو وبغداد في التاسع من نيسان ١٩٧٢. وكانت هذه الإتفاقية تتضمن بنوداً عسكرية خشية الإيرانيون أن تكون بلادهم هدفاً رئيسياً من أهدافها.

والأرجح أن بارزاني تطلع بالفعل الى الورقة الإيرانية لموازنة الضغط العراقي. لكنه حرص، في الوقت نفسه، على عدم الرضوخ لمطلب طهران الداعي الى إثارة المشاكل العسكرية ضد بغداد. وكان قبل ذلك رفض مطالب عراقية مماثلة لتوريط مقاتليه في عمليات ضد نظام الشاه داخل إيران.

قد لا يتطلب الأمر نظرة تدقيقية فاحصة لمعرفة أن بارزاني كان يواجه معادلة سياسية في غاية الصعوبة والتعقيد في عالم حكيمته قوانين الحرب الباردة والأعيب القطبية الثنائية.

وفيما كان العالم على ما هو عليه من موازين سياسية في أواسط السبعينات، لم يجد بارزاني أمامه من هامش للمناورة السياسية سوى العمل

على طريقين:

الأول: إقناع بغداد بتطبيق بنود إتفاقية آذار، أو على الأقل إقناعها بإطالة أمد المفاوضات السياسية بغية الوصول الى حل سلمي عملي بالاستفادة من عامل الزمن.

والثاني: في حال عدم إقناع بغداد لا بالحل السلمي ولا بإطالة المفاوضات السلمية، التعاون مع إيران في شكل فعلي، على أن يراعى في هذا التعاون مصالح الوطن العراقي من جهة، ووجود ضمانات أميركية تمنع تخلي طهران عن الحركة الكردية حين سقوط النظام البعثي، من جهة أخرى.

لم ترضخ بغداد لخيار الحل السياسي على رغم الدعوات السلمية وجهود قادة الحزب الديمقراطي وإجتماع إدريس مع صدام حسين في مطلع آذار ١٩٧٤. بل على العكس أخذت تشدد من مواقفها العدائية لتشمل إقتلاع العنصر الكردي في العراق، وليس إيذاء الحركة الكردية المسلحة فحسب.

لهذا لم يبق أمام الزعيم الكردي المحاط بعوامل جيوسياسية مدمرة، سوى خيار الورقة الإيرانية. لكن المشكلة أن إيران لم تكن موضع ثقته. بل أنه كثيراً ما أفضى الى مقربيه بمخاوفه من ان تدير طهران ظهرها لكردي العراق في أول فرصة تنهياً أمامها لحل خلافاتها الحدودية مع العراق (١٧٠).

من هنا، بدأ يوجه ضغوطاً الى إيران لدفعها نحو إقناع الولايات المتحدة بالتعاون مع الحركة الكردية. والأرجح أن تعاون هذه الحركة مع إسرائيل، في بعض مراحلها، كان في جوهره جزءاً مكملاً لمسعى بارزاني في إتجاه إقناع واشنطن بالتعاون مع الحركة الكردية. وكان إعتقاده أن إيران وإسرائيل حليفتان قويتان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا يمكن لأي جهد تبذلانه لفتح قناة للتعاون بين الكرد وواشنطن أن يذهب سدى. ويتفق الدكتور محمود عثمان مع الرأي القائل أن مقاصد بارزاني من علاقاته مع واشنطن وتل أبيب كانت رغبته في توفير ضمان لعدم تخلي الإيرانيين عن شعبه (١٧١).

(١٧٠) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان في كانون الأول ١٩٩٦.

(١٧١) المقابلة نفسها مع الدكتور محمود عثمان .

تحدث الشاه في ربيع ١٩٧٢ الى كل من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر حول ضرورة دعم الحركة الكردية في وجه المد السوفياتي الذي أصبح العراق أحد قواعده الرئيسية في الشرق الأوسط، وذلك عندما زارا طهران في طريق عودتهما من الصين.

وافقت واشنطن على إقامة تعاون ضيق مع الحركة الكردية في كردستان العراق. ولهذا الغرض زار إدريس، يرافقه الدكتور محمود عثمان العاصمة الأميركية سراً في حزيران من العام نفسه. وعقدا بعد وصولهما الى واشنطن إجتماعاً مع ريتشارد هيلمز رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية حضره نائباً وزير الخارجية والدفاع الأميركيين. وأكد الدكتور محمود، في مقابلته مع كاتب هذه السطور، أن الوفد الكردي لم يحصل سوى على وعود أميركية صغيرة مفادها تقديم مساعدات عسكرية ومالية متواضعة الى الكرد عن طريق إيران (١٧٢). لكن الكتيب الذي اصدره مكتب إعلام الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩٧٧ أشار الى أحاديث أميركية في الإجتماع عن تزويد المقاتلين الكرد بدبابات ومقاربات دروع متطورة، بل وحتى طائرات، إضافة الى وعود بعدم التخلي عن دعم الحركة الكردية وعدم السماح للآخرين، أي إيران، بإتخاذ مثل هذه الخطوة الى حين سقوط النظام العراقي (١٧٣).

لعب إدريس في هذه الزيارة دوراً رئيسياً ونشطاً في إقناع الأميركيين بضرورة مساعدة الكرد المعرضين الى حرب شاملة بدعم سوفياتي على رغم أن الشكوك ظلت تراوده في مدى صدقية الأميركيين. لهذا حاول تطوير هذه العلاقات الجديدة، لكنه ظل في الوقت نفسه حريصاً على تجنب عودة القتال مع الحكومة العراقية، وحريصاً أيضاً على حل الخلافات مع الأخيرة عبر الطرق السلمية. وقد تبدى ذلك من زيارته المفاجئة الى بغداد في آذار ١٩٧٤ ولقائه بصدام حسين ومطالبته بتأجيل إعلان الحكم الذاتي عاماً آخر لإفساح المجال أمام محادثات سلمية إضافية.

(١٧٢) الدكتور محمود عثمان، مقابلة ثانية معه في ١٠ نيسان ٢٠٠١

(١٧٣) نشرة مكتب الخارج للحزب الديمقراطي الكردستاني، صفحة ٧.

لم يسفر اللقاء مع صدام حسين عن أي شيء. فالجانب الحكومي كان متعنتاً في عدم موافقته على إعطاء المحادثات السياسية فرصة إضافية. وكان من المفروض أن يلتقي إدريس بالسفير السوفياتي في بغداد في اليوم الثاني، لكن بعد أن تبين له أن الحكومة العراقية عاقدة عزمها على تجديد القتال بدعم من الإتحاد السوفياتي، فضل العودة الى كردستان وعدم لقاء السفير<sup>(١٧٤)</sup>.

## كردستان: جدد الحرب الدامية

في الحادي عشر من آذار ١٩٧٤ أعلنت الحكومة العراقية مشروعاً من طرف واحد للحكم ذاتي لم يتضمن الحد الأدنى من المطالب الكردية. ودعت في الوقت نفسه القيادة الكردية الى قبول المشروع من دون تعديلات خلال أسبوعين.

الأرجح أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني اعتقدت أن الدعم الإيراني الذي وعد به الشاه يمكن أن يغني عن القبول بمشروع ناقص، أو في أضعف الحالات أن يجبر بغداد على العودة الى طاولة المفاوضات السياسية.

لكن الرد الحكومي على ذلك كله، كان توجيه الطائرات الحربية الى قصف كردستان العراق بعد إنتهاء المهلة المحددة. وكان ذلك بمثابة الشرارة الأولى لتجدد قتال دموي شرس أبدى فيه المقاتلون الكرد شجاعة نادرة في الوقوف بوجه الآلة الحربية العراقية.

تبدت فداحة العنف الحكومي في جولة القتال الجديدة من أن الطائرات العراقية قصفت في الفترة بين نهاية آذار ١٩٧٥ وبداية أيار من العام نفسه خمس عشرة قصبة كردية بينها زاخو وقلعة دزه وأغجلر ورواندوز وعقرة، إضافة الى ٢٠٤ قرى في أطراف أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك.

الى ذلك، بدأ الجيش العراقي باستخدام أسلحة محرمة دولياً في جبهات القتال بضمنها القنابل العنقودية والقنابل الفوسفورية الحارقة. وكانت الطائرات الحربية العراقية تركز في قصفها العشوائي على القرى والتجمعات السكانية والمناطق الأهلة والجسور وطرق المواصلات في محاولة لإجبار أكبر

(١٧٤) الدكتور محمود عثمان، المكافحة نفسها.

عدد ممكن من الكرد وعوائلهم على الإنتقال الى داخل إيران<sup>(١٧٥)</sup>... ويروي حارس إدريس الخاص محمد عيسى الذي رافقه مدة ثلاثة وعشرين عاماً أن القوات العراقية كانت تركز دائماً قصفها المدفعي وغاراتها الجوية على المناطق التي كان يتواجد فيها إدريس في محاولة لقتله<sup>(١٧٦)</sup>.

قاد إدريس في هذه المرحلة العمليات العسكرية الكردية بشكل فعّال. وكان قراره دمج الضباط العسكريين الكرد المتحقين بالانتفاضة في صفوف المقاتلين خطوة أثبتت نجاحاً باهراً حين بدأت القوات الكردية تخوض حرب جبهات واسعة في أطراف رواندوز وديانا. وهو الى ذلك، استطاع بدعم مباشر من والده وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بناء مؤسسات إدارية عديدة على شكل أمانات عامة تولت إدارة النشاطات التربوية والمالية والإجتماعية والصحية في المناطق المحررة. كما نجح في إيلاء إهتمام خاص ببناء فرع حزبي نشط في أوروبا لتولي العمل الاعلامي والديبلوماسي في الخارج إنطلاقاً من قناعته بأهمية هذا النوع من النشاط في حركات التحرر الوطني.

والواقع أن الإيرانيين أمدوا الكرد في هذه المرحلة بمساعدات عسكرية، لكن هذه المساعدات كانت في حقيقتها محدودة وذات طابع دفاعي بينها شبكتان للمضادات الجوية ووحدين صغيرتين للمدافع الجبلية الثقيلة. أما الثقل الاساسي في ميادين القتال فقد تحمله المقاتلون الذين لم يكن صعباً على أي مراقب ملاحظة عدم تكافؤ إمكاناتهم العسكرية واسلحتهم مع الآلة الحربية العراقية.

مع هذا لم تأت نكسة آذار ١٩٧٥ لأسباب عسكرية أو سياسية، إنما جاءت نتيجة إقدام إيران على عقد إتفاق في الجزائر مع العراق في السادس من آذار ١٩٧٥ لإنهاء خلافاتها مع بغداد. وكانت القوات العسكرية العراقية تكبدت خسائر بشرية كبيرة. كما أن بغداد واجهت في تلك الفترة مشكلة أخرى مفادها الفشل في تحريك الأقليتين العربية والكردية ضد حكومة الشاه في

(١٧٥) شهد كاتب هذه السطور أكثر هذه الممارسات الحكومية لكونه أحد المشاركين في الإنتفاضة في ١٩٧٤.

(١٧٦) صحيفة برايه تي اليومية التي تصدر في أربيل، مقابلة مع محمد عيسى، العدد ٢٢٦٦ الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٧.

جنوب البلاد وغيرها. وكانت المحاولات في هذا المنحى كلفت بغداد حوالي ٥٠ مليون دولار في ١٩٧٤ (١٧٧).

شكلت الأيام بين السادس (توقيع الإتفاق العراقي الإيراني وإعلانه) والتاسع عشر من آذار (موعد انسحاب القوات الكردية الى داخل إيران)، محطة أخرى برزت فيها شخصية إدريس وبراعته وقدرته الكبيرة على القيادة في الظروف الصعبة.

فعلى الصعيد العسكري أشرف في تلك الأيام بإعتباره مسؤولاً عن المكتب العسكري على سلسلة من المعارك الكبيرة فاقت في عنفها وضراوتها جميع المواجهات العسكرية السابقة مع القوات العراقية. بل أن الكرد لازالوا يفخرون بالإستبسال الذي أبداه مقاتلوهم في تلك المرحلة الصعبة في نواحيها السياسية والعسكرية والنفسية.

وعلى الصعيد السياسي أشرف إدريس بإعتباره عضواً في المكتب السياسي على سلسلة إجتماعات لقيادة الحزب جرت في جو من الهدوء والإنتظام وضبط الأعصاب على رغم اجواء القلق النفسي الذي طغى على الجميع بفعل الإتفاقية العراقية-الإيرانية. وقد تم في هذه الإجتماعات دراسة الإحتمالات الممكنة وكيفية مواجهة التطورات المقبلة.

أما على الصعيد التعبوي فإن إدريس أشرف على خطة دقيقة وبسرعة قياسية لإنسحاب المقاتلين والعوائل وأهالي القرى الى داخل الأراضي الإيرانية، مع السماح لمن يريد أن يسلم نفسه الى العراق بالتوجه نحو المناطق العراقية.

في هذا الخصوص، لا يزال الكرد يتذكرون بكثير من الإعجاب بإشرافه الشجاع على نقل ما يقرب من أربعة آلاف شخص بينهم أطفال ونساء وشيوخ، من وادٍ في منطقة (ميرگه سور) شمال قصبه ديانا، الى الجانب الإيراني من الحدود. وكان هؤلاء قد حاصرتهم الثلوج في منطقة جبلية نائية لم

Taheri, Amir: Politics of Iran in Persian Gulf, Abbas Amirie, Institute of International and Economic Studies. Tehran 1975, p257.

تنفع معها سوى عملية إنقاذ كبيرة شارك فيها عدد من طائرات الهيليكوبتر الإيرانية.

الى ذلك، حرص إدريس على الإشراف في شكل مباشر على ترتيب عمليات انسحاب المقاتلين من الجبهات العسكرية وتدمير الأسلحة الثقيلة، إضافة الى تنظيم إنتقال الأهلين الى الجانب الإيراني من الحدود، وإطلاق السجناء، ونقل الأوراق والمستمسكات والوثائق والأجهزة العائدة للإنتفاضة بحيث لم تقع في أيدي القوات العراقية سوى عدد ضئيل من الأسلحة الخفيفة. ولا أدل على حرص إدريس على تنظيم انسحاب سلس من الإشارة الى انه كان ضمن الوجبة الأخيرة من المقاتلين والمسؤولين الذين انسحبوا من المناطق الكردية المحررة.

من عاش تلك الأيام، كما هي حال كاتب هذا السطور، يعرف بأنها كانت أياماً مؤلمة وعصيبة ومليئة بالإحباط والغضب. لكن عند التدقيق في حقائق الامور على الأرض، خصوصاً بعد مرور نحو ربع قرن على تلك الأيام، يتضح أن النكسة لم تكن في حقيقتها هزيمة عسكرية أو سياسية، إنما إنسحاباً منظماً أمام تطور مفاجيء ودراماتيكي من تطورات السياسة في الشرق الأوسط، لم تتحمله القدرة السياسية والعسكرية المحدودة لكرد محاصرين بعوامل جيوسياسية قاهرة.

واللافت أن إدريس الذي كان في قلب تلك الأحداث والتفاعلات، أثبت قدرة فائقة على أهليته للزعامة، خصوصاً في الفترة التي كان والده، بارزاني الأب، في طهران لمشاورات مع شاه إيران حول إتفاقية ٦ آذار.

كان وجود وذوول لافتين يطغي على الكرد في فترة الأيام التي أعقبت ٦ آذار ١٩٧٥. وكانت الأسئلة كثيرة، والقلق من مستقبل غير معلوم يطغى على الجميع، ولا أحد يعرف ما يمكن أن تكون عليه تأثيرات الإتفاقية على الحركة القومية الكردية؟ لكن مع هذا، حرص إدريس على منع تحول التطور الجديد الى إنهيار عسكري وسياسي.

مع هذا كله، كانت نكسة آذار ١٩٧٥ نقطة تحول كبيرة في تاريخ الحركة القومية الكردية. نقطة ملؤها اليأس والإحباط والشعور بالمرارة. وقد بدأت التأثيرات الفعلية لهذا التطور الدراماتيكي تتضح في فترة لاحقة، ومن

أهمها:

أولاً: بدأت الحكومة العراقية في مرحلة ما بعد النكسة بتحويل ممارساتها العدائية تجاه الكُرد الى حرب إبادة منظمة ومنهجية. والواقع أن هذه الحرب لم تعد تقتصر على تدمير البنية السياسية والعسكرية للحركة الكُردية فحسب، إنما تعدتها الى تفتيت خصوصيات الكُرد القومية وبنينهم الإجتماعي والإقتصادي وهز شخصيتهم الإثنية المستقلة. وكانت عمليات التعريب والترحيل تشكل صفحات أساسية في هذا المنحى، خصوصاً بعد شروع السلطات العراقية في تدمير جميع القرى الواقعة في نطاق شريط حدودي مع إيران وتركيا بلغ عرضه عشرون كيلومتراً<sup>(١٧٨)</sup>.

ثانياً: لم تعد الحركة الكُردية، بعد النكسة، قادرة على مقاومة المخططات العراقية بزخمها السابق. فالحكومة العراقية التي خرجت منتصرة من معركتها مع الكُرد أصبحت تحظى بعد آذار عام ١٩٧٥، على دعم أميركي وسوفيياتي في وقت واحد، وتملك ترسانة عسكرية هائلة أساسها العوائد النفطية الكبيرة التي وفرها تأمين النفط في ١٩٧٣.

والأهم أن المقاومة باتت أمراً معقداً الى درجة لافتة في ظل شن بغداد حملتها المدمرة ضد الكُرد تحت يافطة قانون (الحكم الذاتي) الذي أعلنته في آذار ١٩٧٤. والواقع أن هذا الأسلوب، مضافاً الى روح الإحباط التي استشرت بين قطاعات كُردية، ووسائل التخويف التي تبنتها السلطات العراقية، وفرت أمام الحكومة قطاعاً من السكان الكُرد المؤيدين لها ولسياساتها.

(١٧٨) لمعرفة مدى فظاعة الاساليب التي إستخدمتها الحكومة العراقية لتنفيذ سياستها الخاصة بتخليّة القرى وترحيل سكانها، نذكر أن القوات العراقية كانت تطوق قرية أو عدداً من القرى في ساعات الفجر وتجبر سكانها على ركوب شاحنات معدة لغرض نقلهم الى تجمعات قسرية أو ما كانت تسميه بالقرى العصرية قرب المدن الكبيرة، ثم تقوم بزرع الديناميت والمتفجرات في منازل القرية ومسجدها ومدارسها رابطة كلها في شبكة تفجير واحدة. ثم تقوم بإغلاق بناييع الماء في القرية بصيها بالاسمنت، وإحراق الأشجار والحقول، ومن ثم تفجر القرية لتتحول خلال دقائق الى خراب كامل.

وثالثاً: أن النكسة مهدت لإنشطارات سياسية جديدة في المجتمع السياسي الكُرد الذي إعتاد الإلتفاف حول قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني طوال أربعة عقود. وقد تجسدت هذه الإنشطارات في فترة لاحقة في إكتظاظ الساحة الكُردية بأحزاب ومنظمات وجمعيات سياسية عدة.

وعلى رغم أن هذه الحال شكّلت ظاهرة سياسية تعددية طبيعية، إلا أن بروزها المفاجيء في الوقت الذي عانت فيه الحركة الكُردية من ضعف وتراجع وتصاعد حدة إستغلال الدول الإقليمية، خلق صعوبات جمّة أمام تنعيم التعددية الجديدة في صورة متجانسة.

وسط كل هذه الأجواء المفعمّة بالسواد، إستغلّت السلطات العراقية فرصة الإنتكاسة لشن حملة تدمير شهدتها التاريخ الكُرد المعاصر ضد الإثنية الكُردية في العراق. واللافت أن هذه الحملة لم تقتصر على حصد الأرواح الكُردية عن طريق القتل والإعدام والملاحقة، إنما طالت أيضاً الحالة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبنيان النفسي للإنسان والمجتمع الكُرديين.

قصارى القول أن المجتمع الكُرد بات في أعقاب نكسة ١٩٧٥ على وشك تفتت شامل نتيجة قمعية السلطة من جهة، وبؤس الوضع الداخلي الذي اصاب الإنسان الكُرد من جهة أخرى. ولا أدل على سوء أحوال الكُرد في تلك الحقبة من الإشارة الى تصريح لوزير الاعلام العراقي، آنذاك، طارق عزيز في مقابلة مع صحيفة بريطانية أكد فيها أن الكُرد (إقترفوا جريمة ضد الشعب العراقي والسيادة العراقية ويجب أن يدفعوا ثمناً سياسياً لما اقترفوه)<sup>(١٧٩)</sup>.

وفيما الحال على هذه الشاكلة، ظل إدريس في الجانب الآخر من الحدود، مدركاً لأهمية القيام بحركة ما. فسياسة الإبادة الحكومية كانت تستمد أهم مبرراتها من خلو الساحة السياسية من قوة فاعلة قادرة على النشاط والمقاومة.

في الجانب الآخر من الحدود كان إجتماع نحو ربع مليون كُرد، عاد منهم

الى العراق خلال شهر نيسان حوالي مائة ألف شخص. لكن الآخرين ظلوا يتطلعون الى فرصة سانحة للعودة الى خنادقهم المهجورة في كردستان العراق. من هذا المنطلق، بادر إدريس، مع شقيقه مسعود، الى مشاوره والده والكوادر القيادية في الحركة القومية الكردية للبحث في ما يمكن عمله. بعد فترة غير طويلة تم الإعلان في ٢٦ أيار ١٩٧٦ عن تأسيس القيادة الموقته للحزب الديمقراطي الكردستاني.

الى ذلك، أشرف إدريس في شكل سرّي على إرسال كوادر عسكرية وسياسية الى سورية التي كانت لا تتمتع بعلاقات طبيعية مع العراق وإيران، وكان الهدف من ذلك تهيئتهم في ظروف أفضل من ظروف إيران للعودة الى كردستان العراق وإطلاق إنتفاضة جديدة. وكانت قيادة قطر العراق لحزب البعث الحاكم في سورية وجهت برقية الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في التاسع من آذار ١٩٧٥، أي بعد إتفاقية السادس من آذار بثلاثة أيام، عبرت فيها عن تعاطفها مع الحركة الكردية في مواجهة التطور الحاصل بين العراق وإيران.

في فترة لاحقة، دعت الحكومة السورية مسعود بارزاني في منتصف كانون الأول ١٩٧٦ الى دمشق للبحث معه في أوجه التعاون الممكن بينها وبين كرد العراق أولاً، وبين هؤلاء وجماعات المعارضة العراقية التي كانت تتخذ من دمشق مقراً، ثانياً.

لكن المشكلة أن الزعامة البارزانية، في تلك الفترة، واجهت عراقيل كبيرة، من أهمها: إيران التي بدأت تتجه في خطى متسارعة ودفع لاف من الولايات المتحدة، نحو تحالف متين مع الحكومة العراقية. وكان سماحها لوفود حكومية وبعثية عراقية، رأسها العضو السابق في القيادة القومية لحزب البعث الحاكم، رئيس الجبهة الوطنية في العراق نعيم حداد، بالمجيء الى إيران والتجوال في معسكرات اللاجئيين الكرد وحثهم على العودة الى العراق صورة من ذلك التعاون.

في الوقت عينه، بدأت السلطات الإيرانية تضيق الخناق على الزعماء البارزانيين، وتحاول الحد من نشاطاتهم السياسية. والواضح أن هذا الإجراء

كان في حقيقته جزءاً من إتفاق عراقي-إيراني سري ملحق بإتفاقية عام ١٩٧٥. ويؤكد الصحافي الأميركي المختص بالشؤون الكردية جوناثان راندل في كتابه أن الشاه لم يقتصر على منع إدريس ومسعود من النشاط السياسي فحسب، إنما حاول إعادة بارزاني الأب من الولايات المتحدة التي كان يتعالج فيها الى إيران بهدف منعه من القيام بأي نشاط سياسي هناك (١٨٠).

لكن مع هذا، لم يتوقف إدريس ومسعود عن نشاطهما السياسي. وما زاد من صعوبة هذه النشاطات أن إدريس شعر، بعد سفر والده الى الولايات المتحدة لتلقي العلاج برفقه شقيقه مسعود، أن الواجب أصبح يقضي بتخصيص جزء من وقته لرعاية اللاجئيين وتوفير مستلزمات إستقرارهم، إضافة الى تذليل المشاكل التي يلاقونها في تعاملهم مع السلطات الإيرانية. وكانت طهران في هذه الفترة لا تبدي سوى القليل من التعاون نظراً لرغبتها في عودة الكرد الى العراق.

ويروي مساعدون لإدريس أن وقته في هذه الفترة كان موزعاً بين عمل دؤوب من أجل إعادة بناء الحزب وتهيئة الأرضية الملائمة لإطلاق إنتفاضة جديدة، والعمل في الوقت نفسه وفي ظروف بالغة التعقيد، على حل مشكلات اللاجئيين وتلبية مطالبهم.

يشير جرجيس فتح الله الى أن إدريس كان يكلفه، في تلك الفترة، بكتابة الرسائل وتوجيه المذكرات الى البعثات الدبلوماسية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية، خاصة الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر لشرح الكوارث التي تحيق بالكرد (١٨١). والأرجح أنه كان على دراية تامة بأهمية تغذية هذه المنظمات العالمية غير الحكومية خصوصاً في الدول الغربية بمعلومات عن الوضع الكردي.

مع هذا لم ينس إدريس ضرورة العمل على حفظ وحدة الحركة السياسية الكردية. ويذكر فرنسو حريري أن نجل بارزاني إلتقى أكثر من مرة في عام

(١٨٠) جوناثان راندل، المصدر نفسه.

(١٨١) مقابلة أجراها الزميل بدران أحمد حبيب مع جرجيس فتح الله في ١٢ نيسان ٢٠٠١.

١٩٧٥ بإبراهيم أحمد الذي كان إنتقل مع اللاجئين الى الجانب الإيراني من الحدود. وأنه توصل معه ويعلم بارزاني الأب الى إتخاذ خطوات بهدف منع بروز الصراعات الكرديّة مستقبلاً (١٨٢).

وسط هذه الأوضاع المعقدة، حاولت الحكومة الإيرانية، إقناع إدريس بالإبتعاد عن النشاط السياسي عن طريق محاولة إغداق الهدايا والإمتيازات عليه. لكنه رفض الإغراءات مفضلاً البقاء مع شعبه. وفي هذا الصدد يشار الى أن السلطات الشاهنشاهية الإيرانية حددت إقامته في ضاحية كرج القريبة من العاصمة طهران. لكنه مع هذا كان يستغل كل فرصة ممكنة لقضاء أكثر أوقاته في القرى الحدودية التي تجتمع فيها الكوادر الكرديّة العراقية. ومن هذه القرى التي شهدت البدايات الأولى لإعادة تأسيس الحزب الديمقراطي الكرديستاني قريتي راژان وزيوه.

لاحقاً بدأت السلطات الأمنية الإيرانية تلاحقه وتضيّق عليه وتستدعيه الى دوائرها للإستجواب. كذلك كانت الحال مع شقيقه مسعود، خصوصاً بعد أن إعتقلت السلطات الإيرانية الكادرين القياديين في الحزب الديمقراطي الكرديستاني محمد رضا عزيز وعارف طيفور.

لكن إدريس مع هذا ظلّ قوياً ينصح مساعديه بضرورة الصبر والتطلع الى الإمام والعمل الدؤوب من أجل إطلاق إنتفاضة جديدة تعيد لكرّد العراق كرامتهم وعزتهم وهويتهم الذاتية (١٨٣). وفي هذا الصدد يشير أكثر من شخص ممن رافقوه في تلك الفترة أنه كان يدافع بشدة عن مواقف حزبه والبيانات التي يصدرها في الخارج ينتقد فيها حكومة الشاه الإيراني وسياساتها. وكانت طهران جدّية في تحالفها مع بغداد ولم تتردد من تسليم مجموعة من الكرّد الى بغداد في تلك الفترة.

لهذا، لم يكن سهلاً على إدريس أن ينشط سياسياً في إيران نظراً للرقابة المشددة التي فرضتها السلطات الأمنية على تحركاته. ويروي نجله نيچيرقان،

(١٨٢) حريري، فرنسو: لكي لا يكتب التاريخ محرراً، دهور، مطبعة خبات ١٩٩٧، ص ٢٣.

(١٨٣) فرنسو حريري: مقابلة مع صحيفة برايه تي، العدد ٢٢٦٦.

الرئيس الحالي لحكومة إقليم كردستان العراق، أن والده كان خصص جلّ وقته للمطالعة ومتابعة نشاطاته السياسية والحزبية وإن على شكل سري (١٨٤).

وفي إشارة الى صعوبة الظروف في تلك الأوقات يقول نيچيرقان إنه لاحظ في يوم من تلك الأيام وجود مقاتل جريح مختفياً في بيتهم. وكان هذا المقاتل جرح في مواجهات مع القوات العراقية بعد عودته الى كردستان ضمن المفارز الأولى في ١٩٧٦، وحيث أن الإيرانيين كانوا يمانعون في إيواء المقاتلين الكرّد ومعالجتهم داخل أراضيهم، فإن والده إضطر الى إخفائه في منزله مع إشرافه الشخصي على علاجه. وكان ذلك في حقيقته جرأة شخصية من إدريس. لكنه في الوقت ذاته كان خصلة أخلاقية ورثها من والده.

والواقع أن الزعامة البارزانية كانت أمرت قبل إنتقال المقاتلين الى الجانب الإيراني من الحدود في ١٩ آذار ١٩٧٥ ببقاء نحو ألف مقاتل في مناطق متفرقة في كردستان العراق، خصوصاً في برواري ونيروه وهركي بنجي (١٨٥). وقد شكّلت هذه المجموعة النواة الرئيسة لإنتفاضة مسلحة جديدة أطلقتها القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكرديستاني في أيار ١٩٧٦. وكانت المعركة الأولى التي خاضتها هذه المجاميع القتالية مع القوات العسكرية العراقية إندلعت في السادس والعشرين من أيار عام ١٩٧٦ حيث قتل فيها الكادر العسكري سيد عبدالله نبي.

## عودة الخلافات القديمة

عاشت الحركة القومية الكرديّة في هذه الفترة إحدى أكثر مراحلها صعوبة وتعقيداً. فمن جهة كانت السلطات العراقية لاتني تضييق الخناق على الكرّد في كردستان العراق. ومن جهة ثانية كانت الخلافات لاتني تتعمق بين الكرّد أنفسهم، خصوصاً بعد أن عاد الحزب الديمقراطي الكرديستاني الى نشاطه

(١٨٤) مقابلة في صحيفة (برايه تي) العدد نفسه. إتفق جرجيس فتح الله في المقابلة مع هذا القول، وأضاف أن إدريس كان كثير المطالعة ولا يتحرج من السؤال عما لا يعرفه من الامور. وأن اسئلته كانت تنم عن ذكاء، وعن رغبته في أن يكون مستعداً للتعامل مع كل ما يمكن أن يواجهه من أسئلة واستفسارات.

(١٨٥) مقابلة أجراها الكاتب مع مسعود بارزاني في ١٨ حزيران ٢٠٠١.

السياسي في شكل خفي تحت إسم الحزب الديمقراطي الكردستاني - القيادة الموقته في نيسان ١٩٧٥.

يؤكد مسعود بارزاني أنه بدأ مع إدريس في إعادة الإتصال الحزبي مع مجموعة من الكوادر القيادية في الأسبوع الأول من نيسان ١٩٧٥. ويشير الى أن عدداً من هؤلاء بين اللاجئين في إيران، منهم شعبان غفّار برواري ومحمد خالد بوصلي وعبدالرحمن صالح وسيسو دري هركي، بدأوا العمل مع الزعامة البارزانية الشابة في شكل (دعاة إتصال) أو (قاصدين) للإتصال مع الآخرين. كما نشطت مجموعة أخرى من الكوادر القيادية في زعامة الحزب الديمقراطي بينهم جوهر نامق سالم وأزاد برواري وسامي عبدالرحمن وفاضل ميراني وعارف طيفور وكريم سنجاري وفرنسو حبري وكمال كركوكي والشيخ عزيز سرگلو والملازم يونس روژياني وشيركو الشيخ علي. هذا في حين تمّ توزيع هذه الكوادر على مناطق عدة حيث تولى جوهر نامق وكريم سنجاري مسؤولية الإشراف على نشاطات الحزب في منطقة بهدينان، وعارف طيفور وكمال كركوكي في أطراف السليمانية ومحمود إيزيدي في دهوك وشيخان. بينما إنتدبت القيادة سامي عبدالرحمن للعمل في أوروبا وذلك للإشراف على إعادة تنظيمات الحزب في الدول الأوروبية ومساعدة مسعود في إدارة العلاقات الخارجية للحزب<sup>(١٨٦)</sup>.

لكن يبدو أن الخلافات سرعان ما نشأت بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، خصوصاً بعد أن حاول الأخير إعادة مجموعة من مقاتليه عبر سورية الى داخل كردستان العراق. هذا في الوقت الذي كانت المجاميع القتالية للحزب الديمقراطي الكردستاني تنشط في شكل فعلي في مناطق عدة.

في هذه الفترة، جرت محاولات عدة لرأب الصدع بين الحزبين، خصوصاً من جهة التجمع الوطني العراقي وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الحاكم في سورية ممثلة بعضو القيادة القومية العراقي باقر ياسين. ومن الشخصية الكردية العضو السابق في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

(١٨٦) مسعود بارزاني، المقابلة نفسها في ١٨ حزيران ٢٠٠١.

الدكتور محمود عثمان<sup>(١٨٧)</sup>، إضافة الى الشخصية الكردية علي سنجاري المقيمة، في تلك الفترة، في دمشق.

في الفترة التي كان فيها بارزاني الأب في الولايات المتحدة لتلقي العلاج، كان إدريس منهمكاً في بناء قاعدة إنتفاضة مسلحة جديدة إنطلاقاً من كردستان إيران. أما مسعود فقد تولى إعادة بناء تحالفات حزبه الإقليمية الإشراف على النشاط الدبلوماسي الخارجي وحلّ الخلافات مع جلال طالباني في دمشق.

وصل مسعود بارزاني الى العاصمة السورية دمشق في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٧٦ قادماً من الولايات المتحدة بدعوة رسمية من القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية. وبعد وصوله مباشرة، عقد إجتماعاً مع طالباني حضره باقر ياسين. وكان قبل ذلك إنتقى طالباني في لندن في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٦ بحضور علي سنجاري. وقد أسفر إجتماع دمشق في الأول من آذار عن إتفاق بين الطرفين لم يعش سوى أسابيع قليلة لتعقيدات تلك المرحلة ولإنتفاء الثقة بين الطرفين نتيجة إنشقاق ١٩٦٦.

كانت دمشق تمثل في تلك الفترة قاعدة إنطلاق ممتازة للحزب الديمقراطي الكردستاني نتيجة عدد من العوامل أهمها: أن سورية كانت تمثل قاعدة العمل القومي العربي خصوصاً بعد حرب أكتوبر مع إسرائيل. وكان من شأن العلاقات التحالفية السياسية معها أن تخفف من وطأة الضريبة الباهظة التي دفعها الحزب عبر علاقاته التحالفية السابقة مع إيران وإسرائيل والولايات المتحدة.

كما أن دمشق مثّلت بوابة ملائمة لإعادة التواصل مع جماعات المعارضة العراقية من جهة، ومع المنظمات الفلسطينية في لبنان من جهة ثانية، والحصول عبر القناتين على الأسلحة والإمكانات العسكرية لمدّ الإنتفاضة

(١٨٧) وصل الدكتور محمود عثمان الى دمشق في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٦ قادماً من إيران. وكان قبل ذلك أسس مع مجموعة من الكرد بينهم شمس الدين مفتي مسؤول مكتب علاقات الحركة الكردية في طهران الى عام ١٩٧٣ اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني في شكل سرّي.

الجديدة والمفارز التي كان يهيئها إدريس في إيران سراً ويوجهها الى جبال كُردستان العراق.

الى ذلك كله، كانت هوامش المناورة السياسية واجواء التهيئة العسكرية في إيران معقدة وصعبة ومحكومة بممانعة رسمية، بينما سورية كانت تمثل في تلك الفترة فسحة مفتوحة أمام المعارضتين الكُردية والعراقية للعمل ضد الحكومة العراقية نتيجة خلافات البعثيين في بغداد ودمشق. وعلى هذا الصعيد يؤكد الدكتور محمود أن نائب رئيس الوزراء الإيراني مسؤول جهاز الأمن الإيراني الفريق نعمة الله نصيري أبلغ وفداً كُردياً رفيع المستوى كان بينهم الدكتور محمود نفسه ومحسن دزديبي<sup>(١٨٨)</sup>، إلتقى به بعد النكسة بأيام، أبلغ الوفد أن منطوق إتفاقية السادس من آذار بين العراق وإيران يمنع على الكُرد مزاوله النشاطات السياسية ضمن حدود الدولة الإيرانية<sup>(١٨٩)</sup>.

لهذا كله، أولت الزعامة البارزانية اهتماماً كبيراً بترتيب علاقات متكافئة مع السوريين، لكنها حرصت في الوقت نفسه على عدم تكرار تجربة التحالف مع إيران من ناحية تعميق التحالف الى حدود لا رجعة عنها. كما أنها حرصت على أن تكون هذه العلاقات مبنية في شكلها الأساسي على قاعدة التعاون مع جماعات المعارضة العراقية المستقرة في دمشق، وفي مقدمتها قيادة قطر العراق لحزب البعث الحاكم.

يذكر أن الوجبة الأولى للمقاتلين والكوادر الحزبية التي عادت الى كُردستان العراق، وبينهم عدد من أكفأ الضباط الكُرد، عبرت الحدود السورية-التركية في أواخر نيسان ١٩٧٧. وكانت مفارز أخرى بقيادة سامي عبدالرحمن وجوهر نامق، السكرتير الحالي للحزب الديمقراطي الكُردستاني وآزاد برواري<sup>(١٩٠)</sup> وكريم سنجاري<sup>(١٩١)</sup> تنشط في مناطق قريبة داخل كُردستان العراق منذ أشهر. وكانت هذه المفارز والتشكيلات المسلحة والسياسية تتسلم أوامر تحركاتها من إدريس في الوقت الذي إنهمك فيه مسعود بإعادة ترتيب العلاقات الكُردية مع العالم الخارجي.

(١٨٨) الممثل الشخصي لمسعود بارزاني وأحد أقرب مساعدي بارزاني الأب في وقته.

(١٨٩) الدكتور محمود عثمان: مقابلة ثالثة في ٢٧ نيسان ٢٠٠١.

(١٩٠) عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني.

(١٩١) عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكُردستاني.

## الفصل الرابع

### المحطة الأخيرة: المصالحة القومية

## إيران والكرد والتحويلات

بعد أقل من أربع سنوات على نكسة ١٩٧٥، إستطاعت الزعامة البارزانية، ممثلة بالشقيقتين إدريس ومسعود، أن تعيد الحركة القومية الكردية في العراق الى أعتاب مرحلة جديدة من الإنتعاش والتجدد. من دون شك، لعبت جملة عوامل إقليمية ودولية دوراً ملحوظاً في تهيئة الأجواء أمام هذا التجدد والإزدهار، وفي مقدمها الثورة الإسلامية في إيران، لكن العمل الدؤوب لتلك الزعامة وصبرها وبعد نظرها وسياساتها العقلانية كان بمثابة العتلة الرئيسية في إنقاذ الكرد من نكستهم.

في هذا الإطار، شهدت الأوضاع الداخلية الإيرانية في عام ١٩٧٨ تلملاً واسعاً نتيجة تفاقم الأزمات السياسية والإقتصادية الداخلية. وكانت كردستان الإيرانية إحدى المسارح التي شهدت تظاهرات كبيرة أفضت من خلال تعاضمها الى نشوء عدد من الجمعيات والمنظمات السياسية الكردية، إضافة الى تجدد نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في المدن الكردية الإيرانية. يذكر أن عدداً من قياديي الحزب<sup>(١٩٢)</sup> الذين نشطوا في السبعينات في بغداد عادوا الى كردستان إيران عبر الحدود مع كردستان العراق.

لكن مع هذا كله، ظل كُرد العراق في مناطق التظاهرات بعبيدين عن مشاركة فعلية في أحداث إيران على رغم كرههم الشديد لنظام الشاه وتمنيهم تطور الأحداث والتظاهرات الى سقوط النظام الشاهنشاهي الذي اعتبروا أنه غدر بهم غدرًا كبيراً. وقد تنبأ إدريس بنهاية النظام الإيراني حين إستدعته السلطات الأمنية للتحقيق في بداية ١٩٧٨. ويروي أحد مراقبيه في تلك

(١٩٢) ومنهم سكرتير الحزب الدكتور عبدالرحمن قاسم الذي قتل في ١٣ تموز ١٩٨٩ على مائدة المفاوضات مع ممثلين عن الحكومة الإيرانية في العاصمة النمساوية فيينا. وكان قاسموا استقر في العاصمة العراقية منذ بداية السبعينات وعمل محاضراً في جامعة بغداد، لكنه قاد في الوقت نفسه نشاطات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي كان عدد من كوادره القياديين ينشطون في العاصمة العراقية منذ ١٩٦٨.

الفترة أنه أبلغهم بعد خروجه من دائرة الأمن بأن لا داعي للقلق لأن طهران لم تعد تتمتع بالقدرة التي تسمح لها بإيذاء كُرد العراق وأن أيام النظام الإيراني أصبحت معدودة<sup>(١٩٣)</sup>.

والواقع أن سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي في شباط ١٩٧٩ لم يمهّد لبداية مرحلة جديدة في تاريخ إيران فحسب، بل أشّر أيضاً الى بداية مرحلة مختلفة في تاريخ الحركة القومية الكردية في العراق. فهذا السقوط المدوي الذي هز العالم والشرق الأوسط، وقّر فرصة مثالية أمام الحركة القومية الكردية في العراق للإنتعاش مجدداً والعودة الى دورها ونشاطاتها بعد أربع سنوات من ظروف صعبة وقاهرة.

واللافت أن الكُرد إستبشروا بالثورة الإسلامية على رغم علمانية حركتهم السياسية. بل أنهم رأوا في سقوط الشاه إنتقاماً (إلهياً) لما إقترفته يده بحقهم في ١٩٧٥. كذلك إعتبروه تحقّقاً لنبوءة زعيمهم بارزاني الذي طالب شعبه في آذار من العام ذاته بالصبر والإنتظار، لأن الأوضاع لن تستمر كما هي عليه، وأن إتفاقية آذار لن تعيش طويلاً كما أسرّمقريبه<sup>(١٩٤)</sup>.

كان مرد الإستبشار الكُرد أن سقوط الشاه أصاب الطوق الجيوسياسي المفروض على كردستان العراق بشرخ عميق لأول مرة على مرّ التاريخ الحديث. كما خلق شروطاً محتملة أمام إنهاء الحلف الثنائي الذي أسسته الدولتان العراقية والإيرانية بعد إتفاقية السادس من آذار ١٩٧٥ وكان الهدف المباشر لهذه الإتفاقية تفتيت الحركة الكردية في كردستان العراق ومنع إنتقال إنعكاساتها الى كردستان إيران، إضافة الى الحؤول دون نشوء حركة جديدة قد تفضي الى تعكير التحالف الثنائي بين الدولتين.

الى ذلك، هيأت عملية السقوط في حد ذاتها دهشة وفوضى في المواقف العالمية تجاه ما حدث في إيران. وكان من شأن هذه الدهشة والفوضى أن تلتف الإنتباه العالمي الى وضع الكُرد، خصوصاً بعد تعاضم الحركة القومية الكردية في إيران.

(١٩٣) صحيفة برايه تي، العدد ٢٢٦٦ الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٧.

(١٩٤) فرنسو حريري: المبالغة نفسها.

كما هيأت في الوقت عينه فوضى عارمة أخرى داخل إيران تخضت عن إنهاء كثير من مؤسسات الدولة وأجهزتها القمعية ودوائرها الأمنية والعسكرية والإدارية. وكان ذلك كله بمثابة فرصة جديدة أمام الكرد في إيران والعراق لاستغلالها في اتجاه إعادة بناء الآليات السياسية والتنظيمية والعسكرية لحركتهم القومية.

كذلك، عمقت عملية سقوط الشاه من آفاق التطلع الكردي في العراق كما في إيران على حد سواء، الى التشبث بالحقوق القومية خصوصاً أن الثورة الإسلامية الإيرانية أطلقت مع مجيئها رياح الدعوات الدينية والرايكانية الى التكافؤ وإنصاف المستضعفين والمساواة والعدالة الإنسانية.

في السياق نفسه، لم تكن الثورة الجديدة برجالها ورموزها صورة غريبة عن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي. فهؤلاء نجحوا في الفترة بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٩، في بناء إتصالات حيوية مع المنظمات الإسلامية الإيرانية في سورية ولبنان وأوروبا. وكان موقف الشاه العدائي تجاه اللاجئين الكرد في إيران، وإعتقاله كثيرين منهم وفرضه لرقابة صارمة على تحركات زعمائهم، أسهم في شكل واضح في تمين العلاقات بين الإسلاميين الإيرانيين في الخارج وكواد الحزب الديمقراطي.

هذا طبعاً بالإضافة الى المراجعة السياسية الإنتقادية التي شرعها الحزب بمبادرة من زعامته بالنسبة الى كيفية تقويم المواقف الأميركية تجاه الحركة القومية الكردية خصوصاً مواقفها السيئة حيال الكرد في ١٩٧٥ وتخليها عنهم في العراق.

والواقع أن النشاط المتميز الذي أبداه البارزانيون في خضم تلك الأوضاع الصعبة والمعقدة كان موضع استياء الحكومة العراقية التي لم تتردد في تنظيم محاولة لإغتيال مسعود بارزاني في الثامن من كانون الثاني ١٩٧٩ في العاصمة النمساوية فيينا<sup>(١٩٥)</sup>.

(١٩٥) ذكر مسعود بارزاني عند حديثه عن هذه المحاولة في مقابلة ١٨ حزيران ٢٠٠١ أن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قدّم له مساعدات كبيرة للخروج من النمسا بعد تعرضه لمحاولة الإغتيال، منها أنه أرسل مبعوثاً عنه الى فيينا على وجه السرعة حمل اليه وثيقة سفر باسم مستعار للخروج من النمسا.

كل هذا، معطوفاً على الصراحة التي تمتع بها الزعماء البارزانيون، خصوصاً إدريس، في الاعتراف بمسؤوليتهم عن الأخطاء التحالفية التي رافقت علاقات الحركة الكردية مع إيران الشاهنشاهية والولايات المتحدة، ساعد في تسهيل عملية التفاهم بين القادة البارزانيين والنظام الإيراني الجديد.

مع هذا كله، ظل البارزانيون في منفاهم الإيراني حريصين على عدم الإقدام على أي شيء يوحي بتدخلهم في شؤون البلاد التي تستضيفهم، منتظرين ما يمكن أن تتمخض عنه الأوضاع الإيرانية من مستجدات وتطورات. وكان هذا في حد ذاته تعبيراً عن أمانتهم في التعامل السياسي مع الآخرين والإلتزام الأخلاقي الرفيع بعدم التدخل في أمور لا تخص شعبهم.

في مطلع آذار ١٩٧٩ توفي بارزاني الأب في أحد المستشفيات في الولايات المتحدة. وأعيد جثمانه الى إيران بعد يومين حيث دفن في مدينة شنو الكردية الإيرانية في الخامس من آذار من العام عينه. وكان ذلك بمثابة كارثة نفسية كبيرة بالنسبة للكرد. لكن حساسية المرحلة وفداحة التطورات وسرعتها لم تدع فرصة كبيرة للحزن. لهذا سرعان ما عاد نجله مسعود الذي كان يرافق والده في الولايات المتحدة الى إيران في الثالث من الشهر نفسه. وكان الهدف الرئيسي لعودته الإنهماك مع شقيقه في إستثمار التطورات الجديدة في إيران لصالح الوضع الكردي العراقي. وفي آب من العام ذاته، عاد القتال بين الإيرانيين والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة قاسمليو بعد فشل المفاوضات بينهما.

وفي العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٩ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره التاسع في قرية (دريند) القريبة من الحدود مع كردستان العراق، والذي إنتخب مسعود بارزاني رئيساً للحزب وإدريس عضواً في مكتبه السياسي، كما قرر إزالة صفة (القيادة الموقته) من إسم الحزب، إضافة الى محاولته التركيز بشكل جدي على البحث عن الإمكانيات المتاحة لنفض غبار النكسة عن الحركة القومية في كردستان العراق بالإستفادة من الاوضاع الجديدة في إيران.

وما زاد من أهمية هذه الخطوة أن إجراءات التعريب والترحيل والتبعيـث

العراقية ضد كردستان العراق تفاقمت في شكل خطير عند نهاية السبعينات. بل أن العنصر الكردي في العراق أصبح على شفى تفتت ثقافي وإقتصادي وإجتماعي مروّع. وكان الرئيس العراقي صدام حسين قرر في تشرين الأول من العام نفسه، أي بعد أشهر من توليه رئاسة الجمهورية، تشكيل مكتب خاص بالشمال، أي كردستان العراق، في قيادة حزب البعث. وكان هذا القرار في حقيقته تعبيراً واضحاً عن عزم بغداد على تبعيث وتعريب المنطقة الكردية وتشويه الخصال القومية للمجتمع والإنسان الكرديين.

تمثلت إحدى أهم خطوات الحكم العراقي في هذا الصدد في تفسير وجبة ثانية من الكرد الفيليين الى إيران في مطلع عام ١٩٨٠. وتشير مصادر كردية وإيرانية الى أن المسفرين ضمن هذه الوجبة فاق عددهم مائتي ألف إنسان. كما أن هذه الحملة تميزت بعدم سماح السلطات العراقية أن تصطحب العوائل المسفرة أبناءها الشباب معها، بل قامت بإحتجازهم في سجون غير معلنة ومن ثم تغييب آثارهم.

لكن اللافت أن إدريس الذي أحس بأهمية التحول الحاصل في بنية إيران السياسية وتأثير هذا التحول على مسار الحركة القومية الكردية في العراق، بادر قبل أي خطوة أخرى الى زيارة طهران والإلتقاء بالامام العائد لتوه من فرنسا المرحوم آية الله روح الله الخميني في نهاية شباط من العام نفسه. وعلى رغم أن بعض الأوساط الإيرانية، والكردية العراقية أيضاً، حاولت عن طريق المذكرات الى القادة الإيرانيين من أمثال مهدي بزرگان وأبو الحسن بني صدر، عرقلة قيام علاقات سياسية بين النظام الإسلامي الجديد والزعامة البارزانية، والتذكير الخبيث بعلاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني مع إسرائيل والولايات المتحدة والنظام الشاهنشاهي، إلا أن إدريس ومسعود استطاعا إزالة أي إلتباس في هذا الصدد.

وكان الأخير الذي تولى رئاسة الحزب نجح في ترتيب علاقات واضحة وصريحة مع الفلسطينيين والسوريين، ما شكّل ضمناً كافياً لدى قادة الثورة الإسلامية الإيرانية للوثوق بتوجهات البارزانيين. أما الأول، إدريس، فإستطاع بمنطقه السياسي المقنع أن يشرح للقادة الإيرانيين أن كرد العراق كما هو حال

الوطنيين والإسلاميين والشوار الإيرانيين، ضحايا أساسيين لسياسات الشاه المتهورة ومساوماته مع بغداد.

في الواقع، لم تكن إعادة الكلام عن دور إسرائيلي وإيراني واميركي في الحركة الكردية العراقية هي المشكلة الوحيدة التي واجهت إدريس وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في تلك الفترة. إنما المشكلة الأكبر تمثلت في محاولة بقية الأحزاب الكردية العراقية، التي لم تكن مضت على تأسيسها سنوات طويلة، نقل خلافاتها وصراعاتها الى إيران.

في هذا الإطار، برز أحد أهم الفروق بين الطبيعة السياسية لكل من الزعيمين الشقيقتين إدريس ومسعود من جهة وزعيم الإتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني من جهة أخرى. إذ بينما إستغل الأخير فرصة الثورة الإسلامية الإيرانية في إتجاه التدخل في الشأن الإيراني الداخلي ومساندة جهة على حساب جهة إيرانية أخرى، والدخول في تحالفات سريعة وغير مدروسة مع أطراف كردية إيرانية، إضافة الى مساعدته المباشرة في إقامة تنظيمات ماركسية وغير ماركسية في إيران، مع الاحتفاظ في الوقت عينه بعلاقاته مع طهران، ظل الزعيم البارزانيان محتفظين بهدوءهما السياسي مع حرصهما على الإبتعاد عن التدخل في الشأن الإيراني، وتبني سياسة الوضوح والعقلانية في تعاملهما الهاديء البعيد عن الشعارات مع طهران.

وقد مهّدت هذه الفروق التي لاحظها أيضاً المختص الأميركي بالشؤون الكردية مايكل غونتر<sup>(١٩٦)</sup> لجولة جديدة من الصراعات الدموية بين قوات إيرانية وميليشيات حزب قاسملو. ومن ثم اشتباكات بين الأخيرة ومقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني. وإشتباكات أخرى بين ميليشيات طالباني مع مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي.

يذكر أن زعيم الديمقراطي الإيراني قاسملو أقام في تلك الفترة تحالفاً وثيقاً مع طالباني. وقامت مجموعة من كواده بنيش قبر مصطفى بارزاني في قسبة

(١٩٦) أنظر: Gunter, Michael M: The Kurdish Predicament in Iraq

شنو. وقد تردد في حينه أن متعاونين مع العراق من داخل حزب قاسم، مسؤولون عن الحادث.

تعامل إدريس مع هذه الصورة الكردية المتناقضة بهدوء وروية. ودعا الى تجاوزها وتجنب المزايدة والمناقصة السياسية في أمر التحالف مع الدول الإقليمية على حساب العامل الداخلي الكردي. والواقع أنه كان يعتقد أن الفرصة مواتية لنهوض كردي جديد، وأن الأنظار والإهتمامات الكردية يجب أن تنصب على معالجة الوضع الداخلي الكردي.

والأرجح أنه كان مدفوعاً بقناعته أن الفرصة التي تحدث عنها بارزاني بعد إتفاقية السادس من آذار ١٩٧٥ قد حلت بعد أقل من أربع سنوات، ولم يعد أمام الزعامة البارزانية سوى خيار التحرك من أجل إستغلالها في شكل ناجح.

### إعادة توحيد الصف القومي

لم تقتصر جهود إدريس في هذه الفترة على إعادة تنظيم صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني فحسب، بل ركز جانباً رئيسياً من جهوده في إتجاه بناء أجواء ملائمة أمام تقريب وجهات نظر الأحزاب الكردية التي نشأت بعد نكسة ١٩٧٥.

وفي هذا الخصوص يشدد مرافقه لسنوات طويلة، نادر هورامي، على أن إدريس كان معروفاً بحماسة الكبير لإنهاء حال الإقتتال الداخلي وتحريمه بين الكرد. وينقل هورامي عن رسالة شخصية كتبها إدريس اليه تأكيده أن العدو الوحيد للكرد هو النظام العراقي. لهذا يجب على مقاتلي حزبه تجنب الدخول في مواجهات قتالية مع الأحزاب الأخرى، مشيراً الى أن عليهم أن يواجهوا بالمنطق السياسي من يريد محاربتهم بالسلاح، وإقناعهم بأن توحيد المواقف هو الطريق الوحيد المتاح أمام الكرد (١٩٧٧).

في هذا الإطار، بدأ بإجراء إتصالات مع الحزبين الشيوعي العراقي والاشتراكي الكردستاني الذي كان يقوده في تلك الفترة المرحوم رسول مامند.

(١٩٧٧) نادر هورامي: مقابلة مع صحيفة برايه تي اليومية الصادرة في أربيل، العدد ٢٢٦٦ في ٣٠ كانون الثاني، ١٩٩٧

وكان هدفه من هذه الإتصالات وضع الأسس الضرورية لإقامة جبهة كردية واسعة. والملاحظ أن طالباني توجه في رد على هذه الجهود الى محور سورية لإقناع جماعات المعارضة العراقية الموجودة هناك بإقامة جبهة بديلة.

في المحصلة النهائية إقتصرت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على إعلان جبهة عرفت بالجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٠، وضمت الى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردستاني. أما طالباني فسارع، كما سبق القول الى إعلان جبهته في السادس عشر من من تشرين الثاني من العام نفسه، تحت إسم الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوقد)، التي ضمت حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق، والحزب الشيوعي العراقي وعدداً من الأحزاب الصغيرة الأخرى.

واللافت أن الحزبين الشيوعي العراقي والاشتراكي الكردستاني كانا ضمن الجبهتين. لكن الصراعات الكردية وتفاقماتها في ما بعد، أجبرتهما على الإقتصار في الإنتساب الى (جود) التي واجهت معارك داخلية مع ميليشيات طالباني بعد فترة قصيرة من تأسيس الجبهتين.

يشار الى أن هذا التأسيس جاء في أعقاب إندلاع الحرب بين العراق وإيران في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ (١٩٨١)، وعلى رغم أن الدولتين لم تكونا قد حسمتا في تلك الفترة أمر تعاونهما مع الأحزاب الكردية في الدولة الأخرى، لكن الواضح أن بروز الجبهتين لم يكن بعيداً عن تأثيرات العامل الإقليمي خصوصاً الإيراني والسوري.

والواقع أن إندلاع الحرب العراقية-الإيرانية جاء بمثابة فرصة مثالية أخرى أمام كرد العراق لتوسيع دائرة مقاومتهم المسلحة وإعادة ترتيب بيتهم الداخلي وزج جهودهم ضد السلطات المركزية العراقية التي بدأت تغوص في أحوال

(١٩٨١) يذكر أن العراق أعلن في السابع عشر من أيلول ١٩٨٠ إلغاء إتفاقية الجزائر ١٩٧٥ بين الدولتين. وبعد خمسة أيام من قرار الإلغاء شنت القوات العراقية هجوماً واسعاً على الأراضي الإيرانية. وكانت قوات عراقية توغلت في السابع من الشهر نفسه في أراضي إيرانية الى عمق كبير، لكن التوغلات السابقة لم تعلن لأن العراقيين لم يلاقوا أي مقاومة أو تحصينات في طريق تقدمهم التجريبي الأول.

حرب دموية شرسة ضد الإيرانيين. لكن الإندفاع المتناقض الذي أبداه طالباني في تلك الفترة للقفز على دور بقية الأحزاب الكردية عن طريق تعاونه، مع طهران من جهة ودمشق من جهة ثانية، وحزب قاسمليو من جهة ثالثة، سرعان ما أدى الى تعكير الأجواء وتجدد الصراع الدموي بينه وبين الحزب الديمقراطي.

حاول إدريس في هذا المقطع الزمني وضع حد للصراعات الداخلية وذلك عبر محاولته التصالحية الأولى مع الإتحاد الوطني في ١٩٨١. لكن هذه المحاولة إنتهت بعد أقل من ستة أشهر الى بركة من الدماء حين هاجمت ميليشيات طالباني قوة من الحزب الاشتراكي الكردستاني في وادي (ورتلي) في حوض رواندوز. في صيف ١٩٨٢ عاد وحاول عبر وساطة الحزب الشيوعي العراقي تطبيع علاقات حزبه مع الإتحاد الوطني الكردستاني. وقد تجلت هذه المحاولة في عدد من اللقاءات عقدها ممثلو الحزبين في سفوح جبل قنديل. وعلى رغم أن اللقاءات تمخضت عن توقيع إتفاق تصالحي بينهما أفضى في مراحل لاحقة الى قيام نوع من التعاون والتنسيق العسكريين، إلا أن التصالح لم يطل كثيراً، إذ بعد تدهور علاقات طالباني مع إيران وبقية الأحزاب الكردية وتوجهاته اللاحقة نحو التفاوض السري مع بغداد اعتباراً من صيف ١٩٨٢ إنهارت الهدنة وعادت الصراعات المسلحة الى كردستان العراق.

شنت إيران في تشرين الأول من ذلك العام هجوماً واسعاً على محور (سردشت-خانه) بهدف ملاحقة مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بعد إنهيار المفاوضات معهم. وعلى رغم أن بغداد استبشرت بهذا الهجوم لكونه هياً دافعاً مثالياً أمام القوات الإيرانية للإنشغال بمشكلة داخلية متفاقمة، إلا أنها سرعان ما وجدت أن الهجوم مهّد الطريق لإنتصار إيراني سريع أفضى الى إتجاء حزب قاسمليو وبقية أحزاب ومنظمات المعارضة الإيرانية الى داخل الأراضي العراقية بعد معارك لم تستمر سوى أسبوعين. واللافت أن طهران لم تفوت هذه الفرصة إذ استثمرتها في تقوية الروح المعنوية لدى قواتها المحاربة في جبهات القتال مع العراق.

والواقع أن حرص الزعامة البارزانية في هذه الفترة على نأي نفسها عن

الصراعات الداخلية الإيرانية، وحدوث اشتباكات بين مقاتليها ومقاتلي حزب قاسمليو، مهّد الطريق أمام تمّتين العلاقات الإيرانية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفسر طالباني هذه العلاقات بأن الغرض الأساسي منها هو التصديق عليه. هذا في حين كان الإيرانيون يخططون لفتح جبهة جديدة على الحدود الشمالية التي تمرّ عبر أراضي الكرد. وكان الهدف الواضح من هذه المحاولة هو توسيع رقعة الحرب العراقية الإيرانية وإشغال القوات العراقية في جبهات متباعدة.

لهذا سارع طالباني الى عقد تحالف سري مع بغداد متخلياً عن أي أمل له في التصالح مع بقية الأحزاب الكردية العراقية. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التحالف تجدد الصراع الداخلي في شكل عنيف بعد أن شنت قوات طالباني هجوماً على مقرات الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردي في سفوح جبل قنديل الحدودية مع إيران في الأول من أيار ١٩٨٣. وتردد في حينه أن الحكومة العراقية أرسلت سراً كميات غير قليلة من المساعدات والأسلحة الخفيفة الى طالباني بهدف دعم موقفه في جبهة القتال الداخلي.

في الواقع، إستطاعت ميليشيات طالباني إحراز إنتصار سريع في معارك سفوح قنديل بعد أن أوقعت خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف الأحزاب الكردية. كما أن القوات المهاجمة لم تقتصر على تدمير قواعد هذه الأحزاب في قنديل فحسب، بل تحركت بعد أقل من أسبوع الى وادي باليسان شمال شرق أربيل حيث شنت هجوماً كبيراً على قواعد أحزاب جود بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني في الوادي.

مع حلول الشتاء، وبالذات في نهاية كانون الأول من العام نفسه، بدت ملامح المفاوضات العلنية تتضح بين الإتحاد الوطني الكردستاني والحكومة العراقية. وفي كانون الثاني حطت طائرة هيليكوبتر عسكرية عراقية في قرية زيخان في وادي باليسان وأقّلت طالباني مع عدد من مساعديه الى كركوك ومنها الى بغداد لمواصلة المحادثات مع المسؤولين العراقيين.

كان هذا التطور بمثابة ضربة مؤلمة للحركة القومية الكردية، خصوصاً في

مرحلة بدأت فيها الآلة الحربية العراقية تشهد توسعاً لافتاً في نوعيتها وكميتها. وعلى رغم تفاقم الحرب مع إيران وإختلال ميزانها العسكري ضد العراق، إلا أن الجيش العراقي الذي بدأ يعتمد على قوته الجوية المتطورة وصواريخه بعيدة المدى، وما أصبح يمتلكه من أسلحة دمار شامل، لم تفتر عزمته في مواصلة الحرب ضد الكرد.

واللافت أن الولايات المتحدة بدأت في هذا الشطر الزمني بفتح قنواتها الدبلوماسية مع العراق. ففي مطلع حزيران إنتقل الدبلوماسي الأميركي ديفد نيوتن من مقر عمله في دولة الإمارات الى بغداد وياشر مهمته كقائم بالأعمال الأميركي في العاصمة العراقية. وفي تشرين الأول من العام نفسه، أي ١٩٨٤، قررت الدولتان إستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء، حيث عيّنت بغداد نزار حمدون سفيراً لها في واشنطن، بينما عيّنت الإدارة الأميركية نيوتن سفيراً لها في بغداد.

الى ذلك، شرعت الدول الخليجية، خصوصاً الكويت والسعودية اللتان تعرضتا أكثر من غيرهما من الدول الى مخاطر الحرب وشظاياها، في مدّ القوات العراقية بكل وسائل الدعم والتأييد والمساندة المالية.

والأرجح أن هامش المناورة السياسية لم يكن واسعاً أمام الزعيمين إدريس ومسعود لمعالجة الوضع أو التعامل معه بحرية وثقة كبيرتين، في الوقت الذي أخذ فيه ثقل الحرب بالانتقال الى الحدود الشمالية. لهذا كرسا جهدهما لتأمين التحالف الداخلي في إطار جبهة (جود). وقد صرح إدريس في المقابلة التي أجرته معه مجلة (ماموستاي كورد) بأن إزدياد عدد الأحزاب والمنظمات السياسية على الساحة الكردية دليل على التطور الحاصل في الوعي السياسي-الإجتماعي الكردي من جهة، وإشارة الى حالة الثبات التي أصبحت تتمتع بها الحركة القومية الكردية من جهة أخرى.

وفي هذا المعنى رأى إدريس، كما يرى الديموقراطيون في وقتنا الراهن، أن التعددية الحزبية والسياسية هما مصدر قوة وليس مصدر ضعف للكرد. أما إخفاق الحركة السياسية الكردية في تنظيمهما والإستفادة منهما فهي إيحاء الى نقص في الشعور بالمسؤولية الذاتية داخل الحركة السياسية نفسها (١٩٩٩).

(١٩٩٩) مجلة ماموستاي كورد ٤-٥، ١٩٧٨ .

واصل الزعيمان البارزانيان جهدهما اللافت في هذا الخصوص على رغم أنهما أصبحا يعانيان من ألم ذاتي رهيب تمثل في تعرض عشيرتهما الى مأساة جديدة نتيجة إقدام الحكومة العراقية على إعتقال أكثر من ثمانية آلاف بارزاني في أربيل في يوم واحد. لكن إدريس الذي عُرف بأعصابه الهادئة في أوقات الشدة، ظلّ حريصاً على أن لا يغلبه الحزن.

وكان رأيه منذ أن غيَّب المرض، ومن ثم الموت، والده أن الفراغ الذي أحدثه غياب مصطفى بارزاني قد يصعب معالجته من دون زعامة بارزانية جماعية بالتكاتف مع شقيقه مسعود الذي كان يتولى رئاسة الحزب، على أن تشكل هذه الزعامة الجماعية نواةً لقيادة جماعية أوسع داخل الحركة القومية الكردية. والواقع أن هذه الفكرة التي عبّرت عن بُعد نظر سياسي عصري مثلت إحدى أهم خصاله السياسية طوال الفترة من وفاة والده في ١٩٧٩ الى وفاته هو في مطلع ١٩٨٧.

## مأساة بارزانية أخرى

في الثاني والعشرين من تموز عام ١٩٨٣ شنت القوات الإيرانية هجوماً كبيراً على قاطع حاجي عمران في أقصى شمال شرقي كردستان العراق. وكان الإيرانيون شنوا قبل ذلك هجوماً آخر في قاطع مريوان-بينجوين جنوب خط الجبهة في كردستان العراق. لكن الهجوم الأول لم يحقق الهدف الذي إبتغته طهران وهو نقل جزء أساسي من ساحة الحرب الى الجبهة الشمالية. لهذا نظّموا هجوماً كبيراً آخر في أقصى شمال خط الحدود حيث إستطاعوا أن يتقدموا الى عمق عشرين كيلومتراً، مهددين بالسيطرة الكلية على حوض رواندوز وطريق هاملتون.

في الواقع كانت طهران تحاول في هذه الفترة إشغال الجيش العراقي في المناطق الشمالية بهدف تخفيف وجوده في الجبهتين الوسطى والجنوبية. وكان الإيرانيون يأملون في أن يؤدي هذا التخفيف في حال حصوله الى توفير الفرصة أمامهم لشنّ هجوم كاسح في جبهة البصرة وشرق دجلة.

لكن نقل الحرب الى الحدود الشمالية حيث مواطن الكرد على جانبي الحدود